

دراسة مشروع القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء

بحضور السيد إدريس مروان وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، عقدت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، يوم الخميس 24 مارس 2016، جلسة لدراسة مشروع القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء.

ويندرج مشروع هذا القانون في إطار المساعي الدؤوبة التي تقوم بها وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني لوضع أسس معالجة استباقية ناجعة ومندمجة لظاهرة البناء غير القانوني، وذلك من خلال نهج مقارنة تهدف إلى تجاوز الاختلالات التي تعترى منظومة مراقبة وزجر المخالفات المعمول بها حالياً. هذا، ويهدف مشروع القانون موضوع الدراسة إلى:

- توحيد وتبسيط مساطر مراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، وتجاوز كل ما من شأنه إعاقة تحريك مسطرة المتابعة القضائية ضد المخالفين، وذلك من خلال إسناد مهمة معاينة المخالفات وتحرير محاضر بشأنها وإحالتها على الجهات المختصة، للمراقبين المخولة لهم الصفة الضبطية؛
- تخويل المراقبين صلاحية اتخاذ التدابير المتعلقة بالإعداد والأوامر بالإيقاف الفوري للأشغال، وذلك ضماناً لفعالية المراقبة وإنهاء المخالفة في مهدها؛
- سن تدابير استباقية للوقاية من المخالفات وذلك من خلال وضع آليات لتتبع الأوراش المرخصة؛
- التنصيص على تحرير محاضر معاينة المخالفات طبقاً للشروط المحددة في قانون المسطرة الجنائية تفادياً للعيوب الشكلية التي تحول دون متابعة المخالفين؛
- ومن شأن مشروع هذا القانون المساهمة في الحد من تفشي ظاهرة البناء غير القانوني والرفع من مستوى وجودة المشهد العمراني ببلادنا.